

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

### إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير قدمته جمهورية إيران الإسلامية عملاً بالفقرة ٩ من الجزء الرابع من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

١ - أبرزت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مادتها السابعة أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من خلال الاعتراف بـ "حق أي مجموعة من الدول في إبرام معاهدات إقليمية بغرض ضمان خلو أراضي كل منها بشكل كامل من الأسلحة النووية". وبينما ترحب جمهورية إيران الإسلامية بالجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، فهي تولي أهمية عظيمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتدعم بقوة فكرة إنشاء هذه المنطقة التي بادرت إيران بطرحها عام ١٩٧٤. وسعياً إلى بلوغ الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية وتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط التي أيدتها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض عام ٢٠٠٠ والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، تفيد جمهورية إيران الإسلامية بما يلي.

٢ - بادرت جمهورية إيران الإسلامية بطرح فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية كتدبير هام لترع السلاح في منطقة الشرق الأوسط لأول مرة في عام ١٩٧٤، تلى ذلك اتخاذ الجمعية العامة القرار ذا الصلة. ومنذ عام ١٩٨٠، دأبت الجمعية العامة سنوياً على اتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة. ويشهد استمرار الجمعية العامة في اتخاذ مثل هذا



القرار على التأييد العالمي لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة.

### برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي باعتباره العائق الرئيسي أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

٣ - تلتزم جمهورية إيران الإسلامية بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التزاما تاما بتعهداتها الدولية وهي تؤمن بأن ذلك الصك الدولي هو حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومن شأن الانضمام العالمي لهذه المعاهدة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، أن يضمن على نحو فعال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة. والنظام الصهيوني في الوقت الحاضر هو الوحيد في المنطقة الذي ليس طرفا في المعاهدة. ورغم دعوات المجتمع الدولي المتكررة المبينة في القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وقرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة التعاون الإسلامي، فإن النظام الصهيوني، نظرا لثقتته في الدعم السياسي والعسكري الذي يتلقاه من الولايات المتحدة الأمريكية، لم ينضم إلى المعاهدة ولم يخضع مرافقه النووية التي لا مسوغ للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. واستمر في رفض حتى مجرد الإعلان عن نيته الانضمام إلى المعاهدة. وما يقوم به من أنشطة في مجال الأسلحة النووية، بدعم من الولايات المتحدة، يهدد بشكل خطير السلام والأمن الإقليميين والدوليين ويعرض نظام عدم الانتشار للخطر.

٤ - وقد أكد مؤتمر استعراض المعاهدة عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، مجددا أهمية قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. ونظرا لما ورد في ذلك القرار من أحكام هامة، تعتقد جمهورية إيران الإسلامية وغيرها من دول المنطقة حقا أن هذا القرار ينبغي أن ينفذ على وجه السرعة، ولا سيما من جانب الدول المشتركة في تقديمه وهي الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بوصفها الدول الوديدة للمعاهدة. فاستنادا إلى مجموعة الإجراءات المتفق عليها في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، فإن هذه الدول مسؤولة أساسا عن اتخاذ خطوات فعلية لتنفيذ التزاماتها بموجب هذا القرار.

٥ - وأكد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ مجددا "أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيق هدف الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط".

ولا شك أن انضمام النظام الصهيوني غير المشروط إلى المعاهدة وإبرام اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيؤديان إلى تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في وقت مبكر. ولن يؤدي إهمال الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف في المعاهدة باعتماد هذا القرار الهام إلا إلى تشجيع ذلك النظام على أن يظل مصدرا للتهديد وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط باستخفافه بتطلعات المجتمع الدولي وبقائه خارج المعاهدة ونظام الضمانات الشاملة. وفي هذا السياق، نعتقد أن بعض التقارير الوطنية المقدمة لا يعالج الآثار السلبية المترتبة على تعنت النظام الصهيوني في ما يتعلق بالانضمام إلى المعاهدة كما أنها ليست فعالة كما ينبغي في ما يتعلق بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٦ - وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية مجدداً، تنفيذاً لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمادتين الثانية والثالثة على وجه التحديد، أن كل مرافقها النووية مكرّسة لأغراض سلمية وأنها خاضعة للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية إيران الإسلامية، إسهاماً منها في بناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل ولا سيما في الشرق الأوسط، وقّعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدّقت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية وبروتوكول حنيف لعام ١٩٢٥. وسجلها الحافل بين بلدان الشرق الأوسط، في مجال الانضمام إلى صكوك عدم الانتشار ونزع السلاح ليس دليلاً واضحاً على التزامها الراسخ بقضية نزع السلاح وعدم الانتشار فحسب، بل هو أيضاً دليل على جهودها المكرّسة لبلوغ الهدف النبيل المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٧ - وما فتئت جمهورية إيران الإسلامية، في الحوارات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تجريها مع الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة، تحث هذه الدول على الإسهام الفعلي في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وسعياً إلى الترويج لقضية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، نظّمت جمهورية إيران الإسلامية أيضاً في طهران في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ مؤتمري دوليين عن نزع السلاح وعدم الانتشار تم فيهما بين جملة أمور بحث السبل والوسائل الكفيلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والنظر في التحديات والعراقيل القائمة في المنطقة، لا سيما برنامج الأسلحة النووية للنظام الصهيوني.

٨ - ولسوء الحظ، فإن الجمود المفروض على مجلس الأمن خلال العقود العديدة الماضية فيما يتعلق بتناول برنامج الأسلحة النووية الموثق جيداً للنظام الصهيوني قد أعطى ذلك النظام

الجرأة على الإقرار صراحةً بجيازة أسلحة نووية، كما صرح بذلك رئيس وزرائه الأسبق في مقابلة أجراها معه التلفزيون الألماني في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الأمر الذي يتناقض مع فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط المنشود تحقيقها منذ وقت طويل. وعلاوة على ذلك، فإن تطوير النظام وحيازته لأسلحة نووية لا ينتهكان فقط المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بل يتحديان أيضا بوضوح مطالب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وشواغلها ويتجاهلان باستمرار وعناد المجتمع الدولي الذي أهاب بهذا النظام مرارا وتكرارا أن يتخلى عن الأسلحة النووية وينضم إلى المعاهدة. وعلاوة على كل ما سبق، أعربت حركة عدم الانحياز، في بيانه الصادر في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عن قلقها البالغ إزاء حيازة النظام الصهيوني قدرات نووية تشكل خطراً جسيماً ومستمرًا على أمن الدول المجاورة وغيرها من الدول، وأدانت ذلك النظام لأفعاله ولببانه المذكور آنفاً بهذا الشأن، ولمواصلته تطوير ترسانات نووية وتكديسها.

٩ - إن الهجمات والاعتداءات الوحشية التي يشنها النظام الإسرائيلي على جيرانه ملتصقاً أعداءاً سخيفة وقتله المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال في غزة باستخدام أسلحة محظورة ومدمرة وتحديه لكل نداءات المجتمع الدولي بوقف سفك دماء الأبرياء، كلها أدلة على الخطر الجسيم الذي يشكله هذا النظام العدواني. وغني عن القول إن وجود أسلحة نووية في يد هذا النظام يمكن أن يهدد بشكل خطير السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهذا النظام هو الوحيد الذي له سجل أسود من الاعتداءات على منشآت نووية تابعة لدول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والذي يواصل التهديد بشن هجوم على منشآت نووية ذات أغراض سلمية خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتابعة لدول أخرى في المنطقة.

١٠ - وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بالمسؤولية المنوطة به بموجب الميثاق بالتصدي لهذا الخطر الجلي والكبير الذي يهدد السلام والأمن الدوليين، وأن يتخذ بناء على ذلك إجراءات فورية وملائمة. فالنظام الصهيوني هو العائق الوحيد أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. والحق أنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط فيما لا تزال الترسانة النووية الضخمة لهذا النظام تهدد المنطقة وغيرها. وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى القرارين الصادرين عن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ما يتعلق بالقدرات النووية للنظام الصهيوني وبتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط. ويشكل هذان القراران تجسيدا إضافيا للقلق الدولي إزاء التهديد للسلام والأمن على

الصعيدين الإقليمي والدولي الذي يشكله برنامج الأسلحة النووية لهذا النظام، والذي يعد العائق الرئيسي الذي يحول دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١١ - وترى جمهورية إيران الإسلامية أنه يجب، ريثما يتحقق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ألا يجوز أي بلد في المنطقة أسلحة نووية وألا يسمح بوضع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية في أراضيه أو في المناطق الخاضعة لولايته أو سيطرته. ويتعين كذلك على جميع البلدان أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء يتعارض مع نص وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويتنافى مع القرارات والوثائق الختامية المعتمدة بتوافق الآراء في مؤتمرات استعراض المعاهدة وكذلك مع قرارات الأمم المتحدة والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٢ - وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن مؤتمرات استعراض المعاهدة تضطلع بدور هام في تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وينبغي لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ أن ينشئ هيئة فرعية ضمن إطار اللجنة الرئيسية الثانية للنظر في هذه المسألة وأن يقدم توصيات محددة بشأن اتخاذ خطوات عاجلة وعملية لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، وكذلك تنفيذ التدابير الواردة في الوثيقة الختامية والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة المعتمدة خلال مؤتمري استعراض المعاهدة عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ على التوالي. وتعتقد إيران أن تنفيذ التدابير ذات الصلة الواردة في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة المعتمدة خلال مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وبصورة خاصة الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة والمشاركون في تقديم القرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط إلى عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢، ينبغي أن يؤدي إلى انضمام نظام إسرائيل الصهيوني إلى المعاهدة فوراً ودون شروط كطرف غير حائز للأسلحة النووية. واتساقاً مع سياستها الطويلة الأمد والتزامها بفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، شاركت إيران مشاركة إيجابية في المشاورات التي أجراها ميسر المؤتمر وأعلنت استعدادها للمشاركة في المؤتمر، الذي كان من المقرر عقده في أواخر عام ٢٠١٢ في هلسنكي، فنلندا. ولم تفاجأ إيران بإلغاء مؤتمر هلسنكي المزمع عقده بسبب معارضة الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي. وفي هذا السياق، قد يكون من غير الواقعي عقد الأمل على تحسن توقعات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط طالما بقيت سياسة النفاق التي يتبعها النظام الإسرائيلي بشأن الأسلحة النووية وسياسة الولايات المتحدة المتمثلة في إعفاء إسرائيل من نظام عدم الانتشار الدولي على حالهما.

١٣ - وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقاداً راسخاً أن الاتفاق على خطة عمل وجدول زمني لتحقيق الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط ينبغي أن يكون على رأس أولويات جدول أعمال جميع الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، فضلاً عن جميع الجهود والمبادرات الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتحقيقاً لذلك، ينبغي ممارسة ضغط مستمر على النظام الصهيوني للانضمام إلى المعاهدة دون تأخير ودون شروط كطرف غير حائز للأسلحة النووية، وإخضاع جميع مرافقه النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تمهيد السبيل لتحقيق الهدف المنشود منذ وقت طويل والمتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وغني عن إعادة التأكيد أن أي مؤتمر يُعقد في المستقبل بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيُعتبر منتدى فرعي لعملية الاستعراض وبالتالي ينبغي له أن يتبع إجراءاتها.

١٤ - ودعماً لحقوق الدول الأطراف بموجب المادة السابعة من المعاهدة وبغية تعزيز تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وكذلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمري استعراض المعاهدة عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ترى جمهورية إيران الإسلامية أنه ينبغي على جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ولا سيما تلك المشاركة في تقديم قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، أن تواصل تقديم تقاريرها عن تنفيذ القرار عن طريق الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى رئيس مؤتمر استعراض المعاهدة وكذلك إلى رؤساء اجتماعات لجنته التحضيرية، على النحو المتفق عليه في مؤتمري استعراض المعاهدة عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

١٥ - وينبغي أيضاً لمؤتمر الاستعراض المعاهدة أن ينشئ لجنة دائمة لرصد تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط والاتفاقات الصادرة عن مؤتمري استعراض المعاهدة عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ في هذا الصدد، وتقديم تقارير عن ذلك إلى الدول الأطراف في المعاهدة.